

مقارنة بين إعلان كوسوفو وإعلان الدولة الفلسطينية

الدكتورة أحلام بيضون

كوسفو مستقلة :

رأي إستشاري غير ملزم ولكن...

إن الرأي الإستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية الذي صدر بخصوص إعلان استقلال كوسوفو من قبل ممثلي شعبها له أهمية قانونية وعملية قصوى رغم أنه غير ملزم قانوناً. فرأي محكمة العدل الدولية يتعلق هنا بمسألة حساسة جداً في القانون الدولي وهي حق المجموعات أو الأقليات التي تشكل جزءاً من مواطني دولة قائمة في الإستقلال عن الدولة الأم. إن ذلك يدفعنا لتناول موقع حق تقرير المصير في القانون الدولي ومدى تقاطع ذلك أو تعاكسه مع مبدأ السيادة.

فالقانون الدولي التقليدي يفرد مكانة متميزة لسيادة الدولة، تتمثل بعدم جواز المساس في وحدتها الإقليمية أو الشعبية أو الرسمية. وكل خرق لسيادة الدول تترتب عليه مسؤولية الجهة الفاعلة. ولكن لم يلبث أن برز وبدأ يترسخ مبدأ حق الشعوب بتقرير المصير وهو أيضاً مبدأ ذو قوة قانونية قصوى، لا يجوز انتهاكه (jus cogens). لعبت الأمم المتحدة من خلال جمعيتها العامة ومحكمتها الدولية دوراً هاماً في ترسيخ ذلك المبدأ، فقد صدر عن الجمعية العامة مجموعة من القرارات، شكلت قاعدة القانون الدولي الحديث، حدث ذلك منذ أواخر الخمسينات وتكثف في الستينات. يمكن أن نذكر بهذا الصدد القرار 2625، 1514، ... المتعلقة بحق الشعوب بتقرير المصير، وسيادة الشعوب على مواردها الطبيعية، وحق الشعوب بالتنمية. اعتبرت القرارات الدولية المختلفة أن أي منع لشعب ما من تقرير مصيره سواء بالإحتلال أو استعمال القوة العسكرية أو السياسية، يشكل اعتداءً، أي جريمة دولية كبرى، ويعطي لذلك الشعب حق الدفاع عن نفسه وعن حقوقه واستخدام شتى الوسائل في سبيل تحقيق ذلك. وأكدت قرارات الجمعية العامة على

التعاون الدولي في سبيل دعم حقوق الشعوب تلك، سواء بصد العدوان أو إزالته، أو بمساعدة الشعب لبناء دولته. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية مجموعة من القرارات والآراء الإستشارية تؤكد على تلك الحقوق. إذن اعترف القانون الدولي بالشخصية القانونية لحركات التحرر الوطني. وقد أبصرت الفترة الممتدة من أواخر الخمسينات وحتى مطلع السبعينات حركات تحرر وظهور دول جديدة تم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي.

غير أن حق الشعوب بتقرير المصير كان يقصد الشعوب التي لم تتمكن بعد من تكوين دولة مستقلة. إن ذلك لم يكن ينسحب على حركات الانفصال داخل الدول القائمة، التي تم تمييزها بأنها حركات انفصالية تختلف عن حركات التحرر التي تخص الشعوب التي لم تنضو بعد داخل دولة. شرعت هذه الحركات الأخيرة بينما تم التحفظ على الحركات الانفصالية.

لذلك فإن الرأي الإستشاري الذي صدر مؤخراً عن محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بإعلان الإستقلال من قبل سلطة كوسوفو المحلية ومن جانب واحد، واعتبارها أن ذلك الإعلان لا يتعارض مع القانون الدولي يشكل سابقة سيكون لها انعكاسات هامة بالنسبة لمختلف حركات التحرر التي تمثل الأقليات التي تشكل قسماً من مواطني دول قائمة، مثل الأرمن سابقاً، أو الأكراد، أو كشمير، أو الحوثيين، أو الأهوازيين، أو الأقباط... إلى آخر المسلسل. والملاحظ أن الشرق الأوسط له حصة الأسد من الأوضاع المذكورة. ولكن الأهم من كل ذلك، أن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ستستغل ذلك القرار لدعم حركات إنفصالية أو لتحقيق انفصال أقليات في بلدان ترى أن ذلك مع سياساتها ومصالحاتها، وستتغاضى بدون أدنى شك عن حق غيرها. إن ذلك بدأ يظهر من خلال إعلان بعض البلدان تأييدها أو إشادتها بقرار المحكمة، بينما أعلنت دول أخرى تحفضها تجاه ذلك، والمثلين الأكثر أهمية إعلان الولايات المتحدة تأييدها للقرار وإعلان روسيا رفضها له.

في المقابل، أوضحت المحكمة أنها «غير معنية بالإجابة عن السؤال المطروح عليها لمعرفة ما إذا كان القانون الدولي يمنح لكوسوفو الحق في إعلان استقلالها من جانب واحد»، مشيرة إلى أنها مخولة فقط بالإجابة عما إذا كان هذا الإعلان يعد خرقاً للقانون

الدولي. وأضافت أنها غير معنية أيضاً بتحديد «ما إذا كانت كوسوفو قد اكتسبت صفة الدولة».

وقد فقدت صربيا سيطرتها على كوسوفو عام 1999 عندما أنتهت حملة قصف شنها حلف شمال الأطلسي، واستمرت 78 يوماً. وقد نجحت صربيا في 8 تشرين الأول عام 2008 في إحالة مسألة كوسوفو على محكمة العدل الدولية لتعطي رأيها في قانونية إعلان استقلال الإقليم، الذي تعتبره بمثابة منطقتها الجنوبية. غير أنها لم تنجح في إنتزاع رأي إستشاري يعلن عدم قانونية إعلان استقلال كوسوفو. اعترفت 69 دولة، بينها الولايات المتحدة و22 من أصل 27 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، باستقلال إقليم كوسوفو، الذي يبلغ عدد سكانه حوالي مليوني نسمة، بينهم 90 في المئة من الألبان.

ومن المرجح أن يؤدي الحكم إلى اعتراف مزيد من الدول باستقلال كوسوفو، وأن يقرب بريشتينا من الحصول على عضوية الأمم المتحدة، لكنه قد يدعم مساعي أقاليم انفصالية في دول أخرى إلى الحصول على حكم ذاتي أكبر، لا سيما في منطقة البلقان.

بالنسبة للدولة الفلسطينية الحالة مختلفة، إذ أن الشعب الفلسطيني يعتبر أنه لم يتمكن حتى الآن ومنذ تسعين سنة من تقرير مصيره. فمنذ انتهاء الحكم العثماني كان من المفترض أن تستقل الشعوب العربية وتشكل دولة موحدة، وهذه كانت تطلعاتها، عدا أقاليم منها كانت تتطلع إلى إقامة كيانات مستقلة نذكر على وجه الخصوص قسم من مسيحي لبنان، وطبعا الأكراد، وهذه حالة أخرى. الذي حصل أنه تم تقسيم المنطقة إلى دويلات من قبل المحتلين الجدد، بذريعة الإنتداب، ما عدا فلسطين حيث تم التآمر على تقسيمها إلى مشروع دولتين، واحدة عربية والثانية يهودية. المسألة هنا ليست في تقسيمها إلى دولتين لو كان الأمر يتعلق بسكانها الأصليين من يهود عرب وعرب غير يهود. إنما المشكلة نشأت عن كون مشروع الدولة اليهودية كان مشروعا استيطانياً أجنبياً، أي يقضي بجمع شتات اليهود مهما كانت جنسيتهم وبلدهم الأصلي والإتيان بهم طوعاً أو غصبا إلى فلسطين. وأكثر من ذلك لم يأتى بهؤلاء السكان الأجانب ليسطوطنوا أرضاً غير مسكونة، بل تم توطينهم على حساب السكان الأصليين من الفلسطينيين العرب مسلمين ومسيحيين. اقتضى ذلك اللجوء إلى العنف لإخراج المالكين الأصليين من بيوتهم وأماكنهم. نتج عن ذلك جرائم إبادة

وجرائم إبعاد وتهجير قصري في الداخل وإلى الخارج. حول ذلك الشعب الفلسطيني إلى مشردين يسكنون الخيم في الداخل والخارج. وترافق ذلك مع قوانين عنصرية من شأنها تجريد السكان الفلسطينيين نهائيا من بيوتهم وأماكنهم، والتخلص منهم إلى الأبد.

مضى على العدوان الموصوف ضد الشعب الفلسطيني ستون سنة ولم تحرك أي من الدول المعنية أو الكبرى ساكنا، بل أكثر من ذلك رأيناها تساند المحتل المغتصب. فأسست الدولة الإسرائيلية وتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي ما عدا الدول العربية طبعاً، إلا ما جرى في الثمانينات. أما الدولة الفلسطينية فلم تبصر النور لأن المسألة لم تكن مسألة دولة معروفة الحدود، ولم يكن الفلسطينيون يقطنون قسماً من فلسطين. إذن رفض السكان الأصليون ما تم من تقسيم لبلادهم دون إرادتهم. وهم يطالبون منذ ستين عاماً بوضع حد لمأساتهم واغتصاب حقوقهم. وإذا قبل قسم من الفلسطينيين إقامة دولة على قسم من أرضهم، وهذا هو الحال بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن قسم آخر لا يقبل بهذا الحل، وهذا هو حال حركات التحري المختلفة كحماس والجهاد والجمعة الشعبية وقسم من فتح... أي ما يشكل الأغلبية، إضافة إلى إجماع الفلسطينيين، سواء من يقبلون بدولة قرار التقسيم رقم 81 لعام 1947، أو الذين لا يقبلون، على حقيقتين أساسيتين وهما قضية عودة النازحين، وقضية إعادة الأملاك والحقوق.

كما يظهر القضية الفلسطينية تختلف عن قضية كوسوفو:

- أولاً أن قضية كوسوفو طارئة، أما القضية الفلسطينية فهي مزمنة،
- ثانياً استقلال كوسوفو جاء نتيجة لرغبة شعبها الذي تعرض لمجازر، في فلسطين القضية أبعد من ذلك، إذ أن الإنتداب تحول إلى احتلال عنصري لا يشبهه إلا نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا،

- ثالثاً مسألة الحدود وإن كانت الخريطة التي وضعتها الأمم المتحدة بناء على قرار التقسيم واضحة، إلا أنه تم انتهاكها من قبل الدول الصهيونية من جهة، ومن جهة ثانية السكان الفلسطينيون ينتمون ولهم ممتلكات تم اغتصابها في شتى أنحاء فلسطين، بالإضافة إلى مليون ونصف فلسطيني لا يزالون داخل حدود الدولة الإسرائيلية.

- رابعاً إن إعلان الدولة الفلسطينية ليس الأول من نوعه فقد حصل ذلك من قبل ياسر عرفات، رئيس السلطة الراحل في الثمانينات.

